تطور الحركة الوطنية في موريتانيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٦ – ١٩٠٦م)

م . م جزائر جليل الوائلي
جامعة واسط / كلية التربية

بدأت فرنسا منذ مطلع القرن السابع عشر تعمل على تثبيت نفوذها في السنغال، متخذة من سانت لويس السنغالية قاعدة لانطلاقها باتجاه غرب أفريقيا. وكانت موريتانيا في مقدمة الدول التي سعت إلى إدخالها ضمن دائرة نفوذها منذ القرن الثامن عشر، وتصاعد النشاط الاستعماري الفرنسي خلال القرن التاسع عشر إلى أن خضعت للنفوذ الفرنسي بالكامل مع مطلع القرن العشرين بعد أن فرضت عليها اتفاقية الحماية الموقعة عام ١٩٠٣مع إمارة الترارزة[١].

أصبحت موريتانيا، بعد ذلك جزء من المجموعة الإفريقية الخاضعة للنفوذ الفرنسي عرفت باسم إفريقيا الغربية الفرنسية وعاصمتها سانت لويس، وأنيط حكمها إلى كزافي كوبلاني. وأبان الفترة ١٩٠٤–١٩٢٠طبقت فرنسا فيها نظاما سمي نظام الإقليم المدني وبموجبه قسمت البلاد إلى دوائر. ويدير الإقليم مندوب عام, وخلال المدة١٩٢٠– ١٩٤٦استبدل منصب المندوب العام بـ(والي) موريتانيا, اذ أصبحت البلاد مستقلة ماليا وإداريا عن السنغال، وزاد عدد دوائرها إلى ست دوائر. وبموجب دستور تشرين الأول عام ١٩٤٦أصبحت موريتانيا احد أقاليم ما وراء البحار ويرأسها والي فرنسي يمثله احد الموريتانيين في الجمعية الوطنية الفرنسية, فيما بقي الجهاز الإداري مكوناً من الفرنسيين الذين يمتلكون خبرة ومعرفة بشؤون البلاد واستمرت الحالة السياسية والإدارية على تلك الصورة حتى عام ١٩٥٨الذي كان عام التحول[٢].

الأوضاع العامة في موريتانيا في ظل الاستعمار الفرنسي:

عانت موريتانيا تخلفاً حضارياً شاملاً لمختلف نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية طيلة مدة الاستعمار. ففي المجال الثقافي فرضت السلطات الفرنسية العزلة على الشعب الموريتاني ومنعته من الاتصال بالمحيط المغربي, وفرضت عليه اللغة الفرنسية عن طريق المدارس الفرنسية التي تقوم بنشر اللغة الفرنسية وآدابها وتعليمها ، وكانت فرنسا تحاول في مؤتمراتها لشؤون التعليم تنحية العربية الفصحى وإحلال اللغة الفرنسية محلها، وقد استعمل الفرنسيون وسائل الضغط كافة لاعتماد اللغة الفرنسية بوصفها لغة الدولة مع أن أكثر من ٩٠% من السكان يتكلمون اللغة العربية، ودعوة فرنسا إن اللغة العربية هي لغة الدين، وإنها لم تتطور منذ نزول القرآن الكريم، فلا يمكن استعمالها لتعليم العلوم الحديثة. وقد استعمل الفرنسيون مركزهم الثقافي في موريتانيا لشن حملات منظمة على اللغة العربية بمختلف الوسائل سواءأ كان بنشر البحوث العلمية عن جمود اللغة العربية أم بدعوة المستشرقين لإلقاء محاضرات عامة بالطعن في اللغة العربية[٣]. إلا أن الموريتانيين اظهروا مقاومة لسياسة الفرنسيين تلك، ودافعوا عن اللغة العربية وثقافتها عن طريق تمسكهم بالدين الإسلامي، وعملوا على مقاطعة المدارس الحكومية الفرنسية، وكانت المحاضرة[٤] إحدى أهم القنوات التي حاول من خلالها الموريتانيون الحفاظ على شخصيتهم وهويتهم العربية[٥].

أما من الناحية الاجتماعية, فقد اتبع المستعمرون سياسة عنصرية اتجاه طبقات الشعب الموريتاني أساسها التمييز العنصري بين المسلمين وغير المسلمين وبين البيض والزنوج، الأمر الذي قاد في النهاية إلى تمزيق وحدة النسيج الوطني الموريتاني[٦] وفي المجال الزراعي, لم تهتم السلطات الفرنسية بالجوانب الزراعية والثروة الحيوانية والمعدنية بما يخدم حاجات الشعب الموريتاني. اذ كان طابع النشاط الرعوي والزراعي هو السائد آنذاك. وتعرض الشعب الموريتاني لامتصاص أمواله وثرواته، وأثقل بالضرائب المتزايدة وكثرة الغرامات[٧] تكن الناحية الصحية أفضل حلا

من بقية القطاعات الأخرى في زمن الاستعمار الفرنسي, اذ عانت إهمالا كبيرا' لم تسع فرنسا لبناء المستشفيات أو المستوصفات حيث الصحة العامة سيئة للغاية. ووسائل الصحة معدومة وتفشأ أنواع الأمراض باختلاف المناطق/ ففي تيرس مثلاً ينتشر مرض (البلعام) الذي ينشأ من شرب الماء المالح، اذ ترتفع نسبة الملوحة في مياه الآبار. ومما يزيد في سوء الحالة الصحية اعتمادهم على المشعوذين والخرافات في الاستشفاء فضلاً عن إهمالهم لأنفسهم بسبب غلبة طابع البداوة عليهم[٨] أما في الناحية العمرانية, فلم تشهد البلاد نهضة عمرانية حقيقة أيام الاستعمار ولم يبد الأخير أي اهتمام حقيقي في مد الطرق آو تحديث المناطق السكنية وتعيش البلاد بمعزل عن التمدن وعاش بمظاهر عمرانية بسيطة متخلفة عن روح العصر. فالاستعمار الفرنسي لم يسع إلى إقامة طرق داخلية للموصلات في موريتانيا ولا أي جزء في ما كان يسمى بأفريقيا الغربية الفرنسية بحجة أن الوطنيين يقومون بعرقلتها أو نسفها. وقد فتح الاستعمار بعض الطرق للسيارات ومد سكة حديد كان غرضها الأول هو خدمة الأهداف العسكرية الفرنسية[٩].

ـ ظهور الحركة الوطنية والأحزاب السياسية على الساحة الموريتانية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تركت عوامل دولية أثرها الواضح في ظهور حركات وطنية في المستعمرات, ومع أن تلك الحركات تنوعت أيدلوجياتها واختلفت بمنطلقاتها الثورية إلا إنها كانت ترنو إلى تحقيق هدف واحد هو التخلص من الاستعمار والنهوض ببلدانها ولم تكن موريتانيا وهي التي خضعت للاستعمار الفرنسي استثناء من ذلك، اذ شهدت البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية تنامياً قوياً للوعي السياسي الذي بدا يتوضح على يد مجموعة من الشباب المثقف, إذ بدأت بنزعة إصلاحية في مختلف المجالات. وتركزت مطالب الشعب الموريتاني حول إجراء إصلاحات داخلية هدفها الرقي بالبلاد, وانتقلت مطالب الشعب بعد عام ١٩٤٦وصدور الدستور الفرنسي إلى المطالبة بممارسة حق الانتخاب وتشكيل المجالس المحلية بموجب ما دعا إليه دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في ذلك

العام[١٠] بعد أن تمت انتخابات المجالس المحلية والمجلس التشريعي الموريتاني نزل إلى الساحة الموريتانية مرشحان لتمثيل موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية, احدهما فرنسي هو (المسيو أيفون رازاك) حاكم منطقة الترارزة يومئذ, والأخر مواطن موريتاني هو (احمد ولد حرمه بن باباتا العلوي)[١١].

وقد م رازاك برنامجاً حصل بموجبه على تأييد القوى المتنفذة من الشيوخ الكبار المرتبطين بالإدارة الاستعمارية. أما أحمد بن حرمه فقد قدم برنامجاً وطنياً تمثل في استنهاض روح الكفاح الوطني والارتكاز على المرجعية الدينية والجهاد ومحاربة النزعة القبلية ومناصرة اللغة العربية والدعوة إلى ربط موريتانيا بالمحيط المغاربي, وكان من نتائج هذا البرنامج التفاف أغلبية الشعب الموريتاني حول مرشحه أحمد بن حرمه وفوزه على منافسه الفرنسي بنحو سبعة آلاف صوت ضد ثلاثة آلاف, وشغل حرمه مقعد موريتانيا في البرلمان الفرنسي عام ١٩٤٦[١٢].

بدأ تشكيل الحركة الوطنية الموريتانية في إطار تنظيمي وأهداف محددة مع ظهور الأحزاب السياسية في البلاد منذ عام ١٩٤٧, لكن البدايات الوطنية الحقيقة التي توضح مطالب الشعب وتعبر عن مصالحه لم تتجسد في العمل السياسي إلا في مطلع الخمسينات[١٣].

تشكل أول حزب سياسي في موريتانيا عام ١٩٤٧ وهو حزب (الاتحاد التقدمي الموريتاني) واستمر لغاية عام ١٩٥٨, وكان زعيمه (المختار إنجاي) وهو سنغالي الأصل, واعتمد هذا الحزب على الطبقية في تشكيلاته، فتكون من كبار الملاكين الزراعيين وبعض مشايخ العشائر المرتبطين بالإدارة الفرنسية وضم أيضا عناصر زنجية, سعى هذا الحزب إلى خدمة أهداف فرنسا, وكان سياسته التقبل التام للأوضاع القائمة –أي الرضا بسيطرة الفرنسيين على البلاد– وأعلن الحزب المواجهة العلنية ضد المرشح الوطني احمد ولد حرمه. كما حظي الحزب بتأييد الزنوج القاطنين قرب الحدود الموريتانية والسنغالية, إلا أن هذا الحزب وأفكاره وممارسته السياسية قد أسس فيما بعد تياراً اجتماعياً تجزيئيا للموقف الوطني ووحدة أهدافه[١٤].

وفي عام ١٩٤٨ , تشكل حزب سياسي آخر سمي (حزب الاتحاد العام لمنحدري ضفة النهر), وكانت بدايات تأسيسه في السنغال أواسط عام ١٩٤٧, ثم انتقل بنشاطه إلى موريتانيا وكانت قاعدته من العناصر الزنجية وهدفه الرئيسي رعاية حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا. وبدأ ينسق جهوده مع حزب الاتحاد التقدمي, حيث عانى الحزب منذ البداية من حالة الضعف الناتجة عن عدم استناده إلى أساس شرعي للعمل في موريتانيا، وظل تأثيره محدوداً واستمر بشكل هامشي إلى حدود عام ١٩٥١, وانضم احد كبار مؤسسيه إلى حزب الوفاق الوطني[١٥].

كما تشكل حزب سياسي جديد آخر في موريتانيا عام ١٩٥٠ باسم حزب (الوفاق الوطني الموريتاني) بزعامة احمد ولد حرمة, وكان أيضاً من أعضائه البارزين الأديب والمؤرخ الموريتاني المعروف (المختار حامد)[١٦]. ومن ابرز أهداف هذا الحزب التأكيد على وحدة القوى السياسية وتحشيد الطاقات لمواجهة المستعمر بعيداً عن النعرات والنزاعات القبلية. وعلى الرغم من وضوح الأهداف الوطنية لهذا الحزب إلا انه هزم أمام حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني في انتخابات الجمعية الوطنية لعام١٩٥١[١٧] ؛ وذلك لتمتع الحزب الأخير بدعم القوى الاقتصادية المتنفذة وإسنادها فضلاً عن دعم السلطات الفرنسية له، مما أدى إلى هجرة حرمة إلى جنيف ومنها إلى القاهرة لطلب الدعم الدولي والعربي للقضية الموريتانية, وأكد على الجهاد ضد الفرنسيين وساق عشرات الأمثلة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الحاثة على الجهاد في سبيل الدفاع عن الأوطان, وحظي حرمة بدعم جمال عبد الناصر واسناده[١٨]. وفي القاهرة التحق الزعيم الوطني الموريتاني حرمة بقيادة حركات التحرير الوطنية المغاربية, وانضم بعد ذلك إلى مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير ثم التحق بالمغرب بعد حصوله على الاستقلال في آذار ١٩٥٦ ليقود من هناك حركة مقاومة مسلحة من المتطوعين فيما سمي بـ(جيش تحرير موريتانيا)[١٩].

وبعد منتصف الخمسينات شاركت عوامل عديدة في تطوير النشاط الوطني السياسي في م وريتانيا ودفعته إلى الإمام على طريق النضوج الفكري والتنظيمي,

وتحديد الأهداف والمطالب الموريتانية بشكل اكبر وأعمق وذلك بظهور أحزاب سياسية جديدة على الساحة الموريتانية مما دل على الوعي السياسي الذي وصل إليه الشعب الموريتاني. من هذه العوامل انطلاق الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني من عام ١٩٥٥, التي حققت نجاحات عسكرية باهرة كان لها اثر على مسيرة الكفاح الوطني في بلدان المغرب العربي عموماً, واثر على موقف فرنسا في تلك الأقطار المغربية وأجبرها على تغيير سياستها باتجاه تونس والمغرب في وقت كان البلدان يعيشان أجواء الكفاح المسلح. وبعد أن حصلت تونس على استقلالها عام ١٩٥٦ وتبعها المغرب, بقيت الثورة الجزائرية تشكل العدو رقم واحد في الحسابات الفرنسية, وبدأت فرنسا تحاول الالتفاف على المطالب الوطنية الجزائرية, وسعت لفصل الصحراء الجنوبية عن الجزائر بانتزاع اعتراف جزائري إلا إنها أخفقت. بعد ذلك طرحت فرنسا ما يسمى بـ(مشروع الصحراء) الذي يضم كلاً من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ومادي وايندي وتبسيتي[٢٠]. أما موريتانيا فقد استثنيت من قبل البرلمان الفرنسي الذي لم يرغب في جعلها جزء من إفريقيا الغربية الفرنسية. وفي العام نفسه طرحت فرنسا ما يسمى (القانون الإطاري) أو (الدستور الإطاري) نسبة إلى مدينة إطار[٢١] . هذا القانون أدى إلى عزل موريتانيا عن المخططات الفرنسية ومشاريعها المذكورة, إذ نص على إجراء الانتخابات في المستعمرات الفرنسية لتشكيل جمعية برلمانية على أساس الاقتراع العام , ونص أيضاً على تأسيس مجلس تنفيذ يتولى الإدارة الحكومية في المستعمرة, ووعد القانون بزيادة استعمال المستعمرات في الوظائف الحكومية[٢٢].

كان هذا القانون وسيلة فعالة للشعب للتعبير عن مطالبة وإيصال مرشحيه إلى البرلمان, برز في هذه المدة عدد من الأحزاب والمنظمات السياسية الجديدة في موريتانيا منها: (منظمة الشباب الموريتاني) وابرز أعضائها حرمة بن سيدامة, ومن أبرز أهدافها معاداة للاستعمار بأشكاله كافة والتأكيد على الولاء للوحدة الوطنية والعمل على تحقيق تقدم البلاد وازدهارها والقضاء على التخلف، لكنها لم تدع إلى

الاستقلال التام ودعت إلى بناء مدارس عربية وفرنسية. وشهدت المدة نفسها ظهور حزب (الشباب الموريتاني)، وكان من ابرز أعضائه يحيى بن عبد, وقد دعا هذا الحزب إلى الاستقلال وتحقيق المساواة والرفاهية للشعب, والقضاء على الأمية ونشر الثقافة العربية. كما تشكلت ايضاً جمعية (الشعب الموريتاني)، وكان من ابرز زعمائها ماء العينين بن احمد. وقد تركزت طروحاته على مقاومة الاستعمار وتحقيق الديمقراطية وإظهار الشخصية الدولية لموريتانيا[٢٣].

يعد عام ١٩٥٨ عام التحول السياسي في موريتانيا, إذ خطت بعض القوى السياسية خطوات جريئة على صعيد توحيد العمل السياسي والانتقال خطوة متقدمة لتشكيل المؤسسة السياسية الوطنية, وإظهار الكيان لموريتانيا ضمن إطار الاتحاد الفرنسي الذي اقره دستور عام ١٩٤٦, ففي كانون الثاني عام ١٩٥٨ تشكلت لجنة ائتلاف من ممثلي الهيئات الرئيسة في البلاد, ودعت جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في مدنية ألاك في المدة ما بين ٢٨– ٢٦ شباط، وضم حزب الاتحاد الموريتاني وحزب الوفاق الموريتاني وجمعية الشبيبة الموريتانية. ونتج عن المؤتمر اندماج جميع القوى في تنظيم سياسي جديد سمي بـ(حزب التجمع الموريتاني) وكان من ابرز أعضائه المختار ولد داده[٢٤].

لقد أصبح حزب التجمع الموريتاني منذ تلك المدة, القوة القائدة للحركة الوطنية الموريتانية وتحمل مسؤولية النضال السياسي من اجل استقلال البلاد, ومنذ ١٣آذار ١٩٥٨ بدأ الحزب يقود البلاد نحو انتزاع الحقوق الوطنية. وعند افتتاح الجمعية الإقليمية الموريتانية دورتها في العاصمة السنغالية سانت لويس, اتخذ في الاجتماع الخطوات الأولى لإظهار المؤسسة السياسية الموريتانية, كان ذلك بالدعوة إلى تحقيق الاستقلال الداخلي ضمن أطار الاتحاد الفرنسي. وتم تعيين الوفد الموريتاني برئاسة المختار ولد داده الذي تولى قيادة المفاوضات مع فرنسا بشان الاستقلال الداخلي. ونجح الوفد في تحقيق ذلك, وظهر الكيان السياسي لموريتانيا باسم الجمهورية الموريتانية الإسلامية. في ٢١حزيران ١٩٥٨ تألفت أول حكومة وطنية برئاسة

المختار ولد داده وثمانية أعضاء من بينهم وزيران فرنسيان. في ٢٤ تموز عام ١٩٥٨ اتخذت نواكشوط عاصمة للبلاد بدلا من العاصمة سانت لويس[٢٥].

وفي ظل انهيار النظام الاستعماري بشكل عام تحت ضربات الحركات التحررية في العالم الثالث, وفي ظل الأزمة التي حصلت لفرنسا في الجزائر وعدم تمكنها من القضاء على الثورة الجزائرية, طرح ديغول في عام ١٩٥٨ مشروعاً سمي (الجماعة الفرنسية) تعويضاً عما كان يسمى سابقا بـ(الاتحاد الفرنسي)، وهدف هذا المشروع الإبقاء على الحضور الفرنسي في المستعمرات, إذ نص على إن الدولة التي ترضى الانضمام إلى الجماعة الفرنسية يعني قبولها المستشارين الفرنسيين وبقاء الجيش الفرنسي في أراضيها واستمرار عضويتها في السوق الأوربية المشتركة. كما عرض المشروع للاستفتاء في المستعمرات وشاركت موريتانيا في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٥٨. "وجاءت نتيجة الاستفتاء تحت الضغط والإرهاب والتزوير من قبل السلطات الفرنسية", كانت النتيجة انتكاسة للحركة الوطنية الموريتانية وقياداتها والسبب هو ضعفها وقلة الخبرة وسوء التنظيم وزاد ضعفها ممارسات السلطات الفرنسية, إلا ان الاستفتاء افرز حوالي (٤٠) ألف صوتاً معارضاً من الناخبين للمشروع الاستعماري الفرنسي طالبوا بحق تقرير المصير وهو الاستقلال عن فرنسا[٢٦] وعلى اثر ذلك ظهر في ٢٦ أب عام ١٩٥٨ تيار سياسي جديد على الساحة الموريتانية هو (حزب النهضة)، وقد اعتمد على المثقفين واتحاد الشباب الموريتاني الذين شكلوا الغالبية العظمى من مؤيديه، وتزعم هذا الحزب بورياجي عابدين، وكان من أساسيات أهدافه الدعوة إلى الاستقلال والانضمام إلى المملكة المغربية, إلا انه سرعان ما تخلى عن دعوة الانضمام إلى المغرب وأخذ يعمل بنشاط من اجل استقلال موريتانيا, تعرض قادة الحزب إلى الاعتقال والتنكيل والملاحقة من قبل السلطات الفرنسية, وعلى الرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهت هذا الحزب إلا انه أصبح من أقوى الأحزاب السياسية على الساحة الموريتانية[٢٧] كما شهد عام ١٩٥٩ تطوراً جديداً على الساحة الموريتانية هو صدور الدستور الموريتاني الذي تألف من ثلاث وخمسين مادة وتم

التصديق عليه في ٢٢ آذار من العام نفسه في نواكشوط, وقد نصت المادة التاسعة منه على إن تشارك الأحزاب والتجمعات السياسية وتتعاطى نشاطها بحرية على شرط أن تحترم مبدأ الديمقراطية وان لا تمس بمقصودها أو بعملها السيادة الوطنية أو وحدة الجمهورية" وعليه ظهر حزبان سياسيان جديديان إلى جانب حزب النهضة, الأول (حزب اتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين) بزعامة احمد ولد كركوب , وحدد الحزب أهدافه بالتأكيد على الوحدة الوطنية والاستقلال ورفض المطالب المغربية. وقد كانت أهدافه مطابقة مع أهداف المختار ولد داده، ومن هنا جاء اللقاء بين اتحاد الاشتراكيين وحزب التجمع وخاصة بعد الاستقلال. أما الثاني هو (حزب الاتحاد الوطني الموريتاني) الذي تشكل عام ١٩٤٧, وعاد بالظهور بقيادة الحضرمي بن جفري وهو من الأحزاب المتطرفة دعا إلى التقارب مع السنغال ومالي. إلا أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً بسبب دعواته الإفريقية وتعرض قادته للملاحقة والاعتقال من قبل حزب التجمع والمختار ولد داده[٢٨].

ـ الطريق نحو الاستقلال

خلال مطلع الستينات بدأت الحركة الوطنية الموريتانية تقوى من خلال التقارب بين أقوى أحزابها حزب التجمع وحزب النهضة, اذ دعا المختار ولد داده في٢٠ شباط عام ١٩٦٠ إلى تضامن الأحزاب ووحدتها مادامت متفقة على وحدة الهدف وهو مبدأ الاستقلال التام. وقد وافق زعماء حزب النهضة على تلك الدعوة وأكدوا تعلقهم بوحدة الوطن. وبدأت القوى السياسية الوطنية تعبئ الشعب ضد الإعمال الوحشية للسلطات الفرنسية وقادة الجماهير في مظاهرات ضخمة في العاصمة (نواكشوط) وعدة مدن أخرى، وكان الجميع يهتفون بسقوط الاستعمار وأعوانه[٢٩]. وصادف اليوم الأول من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ الذكرى السادسة لانطلاق الثورة الجزائرية, فعبر ممثلوا الأحزاب والمنظمات الوطنية عن استنكارهم للأعمال الوحشية التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في موريتانيا والجزائر, وعمت البلاد موجة من أعمال المقاومة والعداء ضد الاستعمار الفرنسي وعملائه[٣٠]. وكان لهذا النشاط الوطني والحزبي والشعبي رد فعل

مضاد من قبل السلطات الفرنسية إذ قامت بعمليات جديدة وقاسية من الاعتقالات لزعماء الحركة الوطنية, واتبعت أسلوب القرصنة الجوية والبحرية والبرية ضدهم وفرضت حضر التجوال, ونتيجة لشعور السلطات الفرنسية بالخطر المحدق بوجودها في موريتانيا طالبت بمعونات عسكرية عاجلة من باريس[٣١] لم يتوقف نشاط الحركة الوطنية الموريتانية عند حدود الساحة الداخلية بل استطاعت الحركة نقل القضية الموريتانية إلى الساحة العربية والدولية من خلال دعم المملكة المغربية, وسجلت القضية الموريتانية في جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في شتورة بلبنان في ٢٨ آب عام ١٩٦٠, وسجل أيضا في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر للعام نفسه[٣٢] وبناء على مقررات المجلس الوطني الموريتاني المنعقد في أوائل آذار عام ١٩٦٠ سافر المختار ولد داده إلى باريس في تشرين الأول من العام نفسه لعرض إرادة المجلس الوطني. وتم إبرام الاتفاق نقل السلطات في البلاد إلى الموريتانيين. ونتيجة لتصاعد الموقف الشعبي والحزبي الموريتاني فقد عجلت الأحداث بقيام الحكومة الفرنسية بإعلان استقلال الجمهورية الموريتانية الإسلامية في ٢٨ تشرين الثاني عام١٩٦٠وتم انفصال موريتانيا عما سمي الجماعة الفرنسية وأصبحت جمهورية مستقلة ذات سيادة برئاسة المختار ولد داده[٣٣].

الهوامش

(١) وهي من اعرق الإمارات الموريتانية تشتهر بالصمغ العربي والحبوب والأسماك وصناعة الحلي الذهبية والفضية وأمرائها من بني احمد بن دامان وكان من أميرها حتى عام ١٩٦٠ احمد ولد حرمة بابانا الذي انشق على الرئيس المختار ولد داده للمزيد ينظر: عبد الباري عبد الرزاق النجم, جمهورية موريتانيا الإسلامية, دار الأندلس, بيروت, ١٩٦٦, ص٨٤ .

(٢) محمد المختار سيد محمد, النضال الوطني في موريتانيا, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب – جامعة بغداد, ١٩٧٧, ص٥١ .

(٣) جريدة الأهرام (القاهرية)، تحقيق عن موريتانيا، عددها الصادر في ١٤ نيسان عام ١٩٦٥.

(٤) المحاضرة (الكتاتيب), مدرسة شعبة يدوية متنقلة فردية التعلم طوعية الممارسة تقدم فيها مختلف المعارف التراثية.

(٥) محمود شاكر, موريتانيا بلاد شنقيط, مكتبة الفتح, دمشق, ١٩٧٠, ص٤٧ .

(٦) المصدر نفسه.

(٧) تمثلت في الضريبة الشخصية الخاصة بمواشي الزنوج, ضريبة الزكاة, الضريبة المضافة لضريبة الزكاة, ضريبة الشعوب, ضريبة العبور والمراعي, ضريبة المهنة, ضريبة حمل السلاح, ضريبة العمل الإجباري.

(٨) عبد الباري عبد الرزاق النجم, المصدر السابق, ص٨١ .

(٩) عبد الملك عودة, السياسية والحكم في إفريقيا, مطبعة الرسالة, القاهرة, ١٩٥٩, ص١٧٩.

(١٠) الملك الباري عبد الرزاق النجم, نظرات في الأحزاب الموريتانية, مجلة العلوم العدد (١١), السنة (١٥), تشرين الأول, ١٩٧٠, ص٣٤ .

(١١) احمد بن حرمة الملقب بن حرمة (١٩٢١- ١٩٧٩) ابرز زعماء الحركة الوطنية، اختير ممثلا لبريطانيا في البرلمان الفرنسي كافح من اجل التخفيف من وطأة الاستعمار، طالب فرنسا بعد الاعتراف بإسرائيل، التحق بمكتب المغرب العربي في القاهرة في الخمسينات، ساند المغرب في مطالبته إلى ضم بريطانيا وعمل مستشار لرابطة العالم الإسلامي، عاد إلى موريتانيا عام ١٩٧٥حيث توفي بها عام ١٩٧٩ وهو مدفون في (تنبيعني) بمنطقة ترارزة. إسماعيل ولد محمد خيرات، التيارات السياسية في موريتانيا ادوار لم تكتمل، ط١ المطبعة العصرية، ٢٠٠٧، ص ١٦٣.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) فوبلكوف وآخرون, تاريخ الأقطار العربية المعاصرة, خ٢, دار التقدم, موسكو, ١٩٧٦, ص٤٤١ .

(١٤) السيد ولد أباه, موريتانيا, الثقافة, الدولة والمجتمع, مركز دارسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٥, ص١٧٧– ١٧٨.

(١٥) محمد المختار سيد محمد, المصدر السابق, ص ١٣٦ .

(١٦) محمد يوسف مقلد, موريتانيا الحديثة أو العرب البيض في إفريقيا السوداء, دار الكتاب اللبناني, بيروت, ط١, ١٩٦٠, ص١٧٥.

(١٧) الخليل النحوي, بلاد شنقيط, المنار...والرباط, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, تونس, ١٩٧٨, ص٥٣ – ٥٦.

(١٨) محمد المختار عبد الرزاق النجم, المصدر السابق, ص ١٦٧ .

(١٩) السيد ولد أباه, المصدر السابق, ص ٩٦ .

(٢٠) محمود شاكر, المصدر السابق, ص ٥٣ .

(٢١) عبد الباري عبد الرزاق النجم, المصدر السابق, ص ١٦٦ .

(٢٢) السيد ولد أباه, المصدر السابق, ص ١٨٢ .

(٢٣) الخليل النحوي, المصدر السابق, ص ٦٤ .

(٢٤) المختار ولد داده (١٩٢٤- ٢٠٠٣) ولد في أبي تلميت، تزوج عام ١٩٥٠ بمريم داده الفرنسية وهي أم أولاده الثلاثة. درس الابتدائية في موريتانيا ثم سافر إلى باريس لإكمال دراسته وحصل على الثانوية من فرنسا عام ١٩٤٨، وتابع دراسته في الحقوق في إحدى الكليات الباريسية وحصل فيها على شهادة المحاماة. فكان أول موريتاني يعود إلى بلاده حاملا شهادة جامعية. في عام ١٩٤٨انتسب إلى الاتحاد التقدمي الموريتاني، وفي عام ١٩٥٠ أسس حزب عرف بالحزب التجمع الموريتاني وفي نفس السنة عين رئيس للوزراء في حكومة تحت الاستعمار الفرنسي. وفي عام ١٩٦٠ عين رئيس للجمهورية الموريتانية التي نالت استقلالها عن فرنسا. وفي عام ١٩٧٨ أطيح بحكمه على اثر انقلاب عسكري وسجن بمدينة (ولاته) شرق موريتانيا. وفي عام ١٩٧٩ اخرج من السجن لتدهور صحته واختار الإقامة في تونس، ثم عاد إلى موريتانيا عام ٢٠٠١ لغاية وفاته عام ٢٠٠٣.

(٢٥) محمد يوسف مقلد, المصدر السابق, ص ١٨٦ – ١٨٧ .

(٢٦) فتحية النبراوي, قضايا العالم الإسلامي ومشكلات السياسية بين الماضي والحاضر, مشاة المعارف, الإسكندرية, ١٩٨٣, ص ٣٩٦ .

(٢٧) عبد الباري عبد الرزاق النجم, المصدر السابق, ص ١٦٧ .

(٢٨) الخليل النحوي, المصدر السابق, ص ٦٦ .

(٢٩) محمد إسماعيل محمد وعبد الخالق عامر, قضية موريتانيا, دارالمعرفة, القاهرة, ١٩٦١, ص٧٧–٧٨.

(٣٠) عبد الملك عودة, المصدر السابق, ص١٨١.

(٣١) محمد إسماعيل محمد وعبد الخالق عامر, المصدر السابق, ص٨٣ .

(٣٢) محمد المختار بن سيد محمد الهادي, التطورات السياسية في موريتانيا (١٩٦١ – ١٩٧٨), أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب– جامعة بغداد, ٢٠٠١, ص٥٥ – ٥٦ .

(٣٣) فتحية النبراوي, المصدر السابق, ص ٣٩٧ .